بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 05 سبتمبر 2022

الفضاء السيبراني وأزمة الديمقراطية

من الكومبارس الرقمي إلى الفعل السياسي

ناجي حكيمة
باحثة مغربية

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2022
All rights reserved © 2022

ملخص

تعالج هذه المقالة إشكالية الفضاء العام وأزمة الديمقراطية والتبعية الرقمية، على ضوء التحولات الناتجة عن سيادة السيبرانية في الحياة اليومية للمجتمعات المعاصرة، وبالخصوص المجتمعات ذات التجارب المتواضعة من حيث التحديث والديمقراطية؛ هدفها المساهمة في إثراء النقاش لإيقاف تشظي السياسة ممارسة وتنظيرا كسبيل للحيلولة دون تسفيه الإنسان وسبي المدينة ضمانا لمقومات دولة الحق والقانون الراعية للاستقرار والرفاه في زمن الرقمنة، مما يتطلب عقلنة الفضاء السيبراني ودمقرطته واستقلاله. وقد رسمت كسبيل لها القيم التنويرية (المساواة والحرية والتسامح)، من أجل التقدم والانخراط الفاعل والفعلي في عالم المعرفة والعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. هذا العالم الذي يحتاج لفعل سياسي واجتماعي وثقافي مختلف يناسبه، ولمُواطنة متجددة، بمعنى آخر لوعي تحديات العالم الجديد. ومن أجل ذلك تمت مقاربة إشكالية التحكم في سلاسل القيمة الرقمية وما ينتج عنه من ظهور أشكال جديدة من الاستعمار والعبودية.

تقديم

قبل الخوض في إشكالية الفضاء العام على ضوء السيبرانية، لا بد من التأكيد أن الأمر جدي وحاسم اليوم بالنسبة إلى استقرار مجتمعاتنا وتقدمها؛ لأن الفضاء السياسي والسياسة هو ما يمكن أن يجمع المواطنين والمواطنات ليفكروا بشكل جماعي حول حياتهم واستمرارها وحتى لا يتحولوا إلى كائنات بشرية معزولة عديمة الجدوى وتافهة. إنها مسألة وجود إنساني. وكما تقول حنا أرندت: «إن المدينة هي الفضاء الوحيد الذي يمكن أن يمنح الإنسان الفاني إقامة أكثر ديمومة وأكثر استقرارا منهم أنفسهم ...»[1]. بعبارة حاسمة؛ لأن لا وجود للسياسة في غياب الفضاء العام.

إن أول سؤال يتبادر للذهن عند معالجة إشكاليات الفضاء العام على ضوء التحولات التي تعيشها الإنسانية منذ خمسينيات القرن الماضي وبالخصوص منذ العشرية الأخيرة منه بسرعات ما فتئت تتصاعد بطريقة هائلة، هو هل بإمكان المجتمعات التي لم تعرف التحديث خلال ما يتعارف عليه بزمن الحداثة، أن تعيش ما يطلق عليه اليوم بما بعد الحداثة؟ بمعنى آخر، هل بإمكاننا كمَغاربيين أو كعرب ومسلمين أن ننتقل لمجتمعات ما بعد الحداثة دون أن نكون قد نجحنا في ما هو أساسي من محطات التحديث على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي؟ لا أعتقد أن لي جوابا شافيا وقاطعا لهذا السؤال، ولكن يمكن المغامرة بالقول إن حدوث ذلك أمر صعب أو على الأقل سوف يكون الانتقال إلى مجتمعات ما بعد الحداثة متعثرا إن لم يكن مشوها ومتخلفا. وإذا كانت قيم الحداثة مستمدة من فكر الأنوار الذي أريد له أن لا يكون إلا غربي المنشأ، بل لم يخرج عن الحدود الأوروبية، فإن هذا الزعم كان محط نقد وتشكيك من مفكرين محسوبين على الغرب وآخرين على الشرق. ويمكن القول إن هذه القيم التنويرية (المساواة والحرية والتسامح) المنبعثة من العقل البشري، والتي شكلت تربة خصبة لمنظومة حقوق الإنسان والحريات الجماعية والفردية، لا يمكن أن نجادل في جدواها للانفكاك من قيود الماضوية المتخلفة ومن أجل التقدم والانخراط في عالم المعرفة والعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عالم الواقع الافتراضي الذي يميز ما يسمى بما بعد الحداثة. هذا العالم الذي يحتاج لفعل سياسي واجتماعي وثقافي مختلف يناسبه، ولمُواطنة متجددة، بمعنى آخر لوعي تحديات عالم النانو تكنولوجيا والبيوتكنولوجيا والمعلوميات والعلوم المعرفية (nanotechnologies, biotechnologies informatique et sciences cognitives (NBIC).

ولهذا، لا بد لنا من ركوب مغامرة محاولة فهم ميكانيزمات «الفضاء»[2] السيبراني الذي أصبح يأخذ وقتا كبيرا من حياة النخب بكل أصنافها، السياسية والثقافية والاقتصادية والإدارية، إذا لم نجازف بالقول إنه أصبح الحياة كلها، وإنه أكبر من مجرد وسيلة لنقل المعلومة كما هو الشأن بالنسبة إلى الكتابة أو الراديو أو

1Arendt, Hannah, *Les origines du totalitarisme et Eichmann à Jérusalem, France, Quarto Gallimard, 2002,* ((Format Kindle

2 وضعت الفضاء بين مزدوجتين؛ لأنه ليس فضاء عاما بالمعنى الكلاسيكي للمفهوم. وسيتم التفصيل في ذلك فيما بعد في هذه المقالة.

التلفزيون. إنه حياة أخرى تأكل يوما بعد يوم من حيز الحياة المعتادة. وفي سياق ذلك، لا بد لنا من استحضار التحولات التي عرفها الفضاء العام منذ بداياته الأولى في القرن الثامن عشر. ولذلك لابد من العودة إلى بعض النصوص التأسيسية، كمَقالة كانط «ما هو التنوير؟» المنشورة سنة 1784، ومجموعة من كتب يورغن هابرماس، أخص بالذكر كتاب «الفضاء العام»، و«التقنية والعلم كأيديولوجيا»، و«نظرية فعل التواصل»، وكذلك حنا أرندت وبالخصوص كتابها «جذور التوليتارية وغيرها من المراجع الأساسية في هذا المضمار.

من نافل القول إن مع كل تقدم علمي وتكنولوجي، يشعر الإنسان بالخوف على حياته، وعلى حريته وتحقيق ذاته، وعلى العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة بين الناس. ولذلك، ففي الغالب الأعم تتبلور رؤى كارهة لهذا التقدم، وأخرى مغالية في تقدير مزاياه. فلذلك تصبح الحاجة لإعمال العقل المستنير حيوية لأجل التحلي بذلك الشك البناء الذي لا ينسى مهمته الأولى، وهي الاستمرار في التقدم والتحديث باحثا عن مكامن الضوء التي ستدفع بالسيرورة إلى التقدم العادل. فلذلك نلاحظ أن كل تقدم علمي وتكنولوجي يكون ناتجا عن تقدم معرفي وعملي أو جالباً له، على المستوى السياسي والأخلاقي. وكل معرفة لمخاطر التقدم العلمي التكنولوجي هي في حد ذاتها تقدم.

ستتطرق هذه المقالة لمقولات الفضاء العام والرأي العام والتواصل كما عرَّفها رواد التنوير الغربي، حتى يتسنى لها مقاربة مقولة الفضاء السيبراني على ضوء مفهوم الفضاء العام بحمولته السياسية ومفهوم المكان العام ذي المغزى الاجتماعي، والديمقراطية التداولية في عصر الرقمنة. وستنتهي بتعريف الكومبارس الرقمي؛ أي أولئك المستهلكون من دول ومجتمعات متَخلفة رقميا. إن تقسيم دول العالم إلى متقدمة أو نامية أو في طريق النمو، أو دول الجنوب والشمال، كما كان متداولا في القرن الماضي قد لا تفي بالغرض اليوم، بل يمكن القول إن التصنيف قد يتمحور حول من يتحكم في سلاسل قيمة الرقمنة والتكنولوجيا ومن هو تابع، وأن التبعية الرقمية سوف تكون أكثر دمارا من تبعية ما بعد الكولونيالية الاقتصادية والسياسية؛ لأنها تتوفر على شرطين ضروريين لإرساء سياسة توتاليتارية في تدبير «الشعوب»، تفتت المجتمعات والتحكم في الرأي العام.

الفضاء العام فضاء سياسي عقلاني

ارتبط الفضاء العام عند مفكري التنوير، وفي عصرنا هذا عند هابرماس بظهور الدولة العصرية مع بزوغ الطبقة البرجوازية وتَكَون رأي عام من أجل تغيير سيادة الدولة الملكية سياسيا واقتصاديا؛ إذ انتقل نقاش النخبة البرجوازية من أمكنة خاصة محدودة إلى دائرة أوسع من أندية وغيرها. وقد تم تعريفه على أنه الفضاء الذي تنمو فيه القدرة على النقد من أجل التغيير؛ فهو فضاء حيث يُستعمَل العقل في بلورة القدرة على التقدير والنقد الشفاف، وهو أحد المفاهيم الأساسية للتنوير (كانط)؛ لأنه يشكل العامل الحاسم لبُلوغ الإنسان مرحلة الرشد؛ أي عندما يصبح الإنسان هو المسؤول عن مصيره، ليخرج من حالة الوصاية التي تُمارَس عَليه بشتى أصنافها. وتعني الوصاية عدم قدرة الإنسان على الثقة في عقله، وفي بلورة رأيه وتحمله مسؤولية ذلك. فالتَّنوير إذن هو تحرير للعقل واكتساب للشجاعة على التعبير عن الذات. إن أي استعمال لقُدرة خارجة عن الإنسان هو تبرير لاسْتعباده وفي نفس الآن هو اختيار لعُبودية طَوْعية.

إن تحرير العقل وبلوغ الرشد لا يتم إلا ضمن الجماعة وليس من لدن الفرد المعزول للتعبير عن المصلحة العامة وليس الخاصة (هابرماس). فالفضاء العام إذن سياسي مستقل عن السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية في الفكر التنويري، حتى يتسنى له القيام بالمهام الموكولة له في استقلال تام عن من لهم مصالح فئوية. وقد وضعه منظرو الفضاء العام منذ كانط وهابرماس وحنة أرندت وغيرهم، بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يلتقي المواطنون للنقاش الحر حول قضايا ذات الصلة بالمصلحة العامة، وغاية ذلك بلورة رأي عام سياسي.

ومن مهام الفضاء العام نقد الدولة والتأثير عليها واقتراح القوانين والمعايير والعمل على تتبعها ومراقبتها. ولذلك يجب أن يكون فضاءً حرّا ومفتوحا ولكن في نفس الوقت لا يكون به أعضاء حكوميون أو فاعلون اقتصاديون محكومون بمصالحهم الضيقة، بل يتكون من جمهور مستنير عقلاني وحر لا يستند في حجته لا على السلطة ولا على التقليد في نقاشه.

غير أن هذا التعريف لم يعد يتمتع بصلابة أسسه الاجتماعية وتماسكها كما كان عليه الأمر مع الثورة الصناعية في صيغَتَيها الأولى (الطاقة البخارية والمكننة البسيطة)، والثانية (الطاقة الكهربائية والمكننة المركبة). كانت أطراف الصراع أثناءها بَيِّنة، بين من يريدون التحديث ومن يتمسكون بالقدامة، بين الفيودالية والبرجوازية، بين الرأسمال وقوة العمل. يمكن القول إن قوى التغيير كانت متَّحدة والأهداف مشتركة وغير مركبة وغير مشتتة كما هو الحال عليه اليوم. وهذا ليس بحنين لهذا الواقع الماضي، بل مجرد وصف لتحولات موضوعية تفرضها سيرورة الوعي المجتمعي. كان الحزب والنقابة فضاءات عامة بامتياز تعبر عن مصالح عامة لطبقات اجتماعية واسعة، محددة المصالح المُغَيَّبة من طرف من يحكم. تَوسَّعَ الولوج للتعليم، ونَمَا الوعي الاجتماعي والمشاركة المواطنة مع ظهور وسائل الاتصال السمعية البصرية وتَوسَّع

الولوج إليها؛ ولكن مع تَحكُّم السلطة الدولتية والاقتصادية في هذه الوسائل الجديدة، بدأ الفضاء العام يعاني من البلطجة، والسياسة تعرف ضربات موجعة لمصداقيتها، وهو ما ترجمته أزمة الديمقراطية التمثيلية كما يعيشها الغرب اليوم، وتشوه العملية السياسية برمتها كما هو الشأن بالنسبة لتَجربَتنا المغربية.

أزمة الديمقراطية التمثيلية وضعف التداول: مآلات الفضاء العام

كل ما قيل وكتب عن مفهوم الفضاء العام في المجتمعات الغربية قبل مجيء الدولة الاجتماعية والديمقراطية التمثيلية، لم يعد قادرا على فهم التحولات التي حدثت داخل هذه المجتمعات بدخول فئات واسعة من الشعب كانت مقصية، إما لهشاشة أوضاعها الاقتصادية أو الاجتماعية أو لجنسها في حالة النساء أو بسبب إعاقتها أو إثْنيتها او سنِّها، إلى معترك النقاش العمومي. ففي مقابل فضاء عام واحد برجوازي، تعددت فضاءات التعبير حسب الخلفية الاجتماعية للأفراد المشاركين فيها، قال عنها هابرماس انسجاما مع تعريفه له، أنها بقيت رغم تعددها متَحلِّقة بالفضاء العام البرجوازي لاعتمادها أسلوب عمله وتفكيره. إن تعريف الفضاء العام الهابِرْماسي قد ضاق عن المعنى المُركَّب لأشكال التعبير الجديدة. ولكن هناك العديد من المفاهيم الهابِرْماسية لا تزال ذات جدوى لفهم هذا الواقع المتحول والمتنوع. فهابِرْماس يعتبر أن مشروعية القرار تُسْتمد من مشروعية طريقة الوصول إليه وليس من القرار في حد ذاته، ولا من مصدره كما يقول بذلك روسو. وبتعبير آخر، مدى اعتماده على التشاركية وحرية التعبير وديمقراطيته.

غير أن الديمقراطية التمثيلية قد تحولت إلى وسيلة لإضفاء المشروعية على أشخاص ذوي نفوذ اقتصادي، والنتيجة هو ما يطلق عليه زواج المال والسياسة بغية تيسير المصالح الخاصة فردية كانت أو فئوية. يضاف إلى هذا الانحراف، أن الديمقراطية أصبحت عبارة عن ماكينة لصناعة القرار لفائدة الحاكم. إن هذه «الديمقراطية» لم تعد تعني دلالتها الأولى ألا وهي حكم الشعب لخدمة الشعب. ففسد بذلك الفضاء العام ومعه النقاش العام، وأصبحت المشاركة المواطنة خطابا للترويج، والتي جعلت منها الديمقراطية التمثيلية خصما يجب عزله بل محاربته. إن ما يقضي على السياسة والديمقراطية هو عندما تصبح الثروة أسبق من السياسة، آنذاك، تنمو كراهية الشعب للسياسي كيفما كان ويرسو الشك حُيال الجميع، مؤسسات وأفرادا. وفي هذا الأمر نلاحظ تحولا كبيرا في الوعي المجتمعي يتطلب قطائع على المستوى السياسي مع سلوكيات القرن الماضي، وأن نجعل من فصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية مبدأ راسخا للتغيير. في إحالة على دو توكفيل تقول حنة أرندت: «إن الفرنسيين أنفسهم لم يكرهوا الأرستقراطية إلا عندما فقدت دورها السياسي ولم يبق لها إلا التباهي بثروتها»[3].

3 Arendt, Hannah, *Les origines du totalitarisme et Eichmann à Jérusalem, op. cit*.

وقد تبينت في الممارسة محدودية الفضاء العام والديمقراطية التمثيلية النخبوية، وبرز مفهوم الديمقراطية التداولية لتوسيع المشاركة بدون وصاية البرجوازية على فئات أخرى واسعة هشة من الطبقات السفلى والنساء وغيرهم. وأصبح مفهوم الفضاء العام المُوَحد والواحد مفهوما قديما لا يفي بما تستلزمه المجتمعات اليوم. وعلى الرغم من أن ثقة الجماهير في الفضاءات العمومية للديمقراطية التمثيلية وفي النقاش العمومي ومؤسساته أصبحت تهتز يوما بعد يوم، فإن التشبث بها كآليات سياسية لصنع الرأي العام يجب أن يظل ثابتا في غياب بدائل حقيقية لها، لأدوارها الأساسية في إعطاء الحياة لدولة الحق والقانون مع إعادة الاعتبار للتداول العمومي بتوسيع مشاركة المواطنين وتنويع أشكال التواصل بين الفئات المجتمعية مع ضمان حرية التعبير والمساواة فيها؛ أي بالحرص على هوية الفضاء العام الأصلية التي تم الكلام عنها أعلاه.

وفي النهاية يمكن الكلام عن تعدد الفضاءات العامة بظهور قوى اجتماعية حية جديدة متنوعة ومختلفة، بل متعارضة المصالح. ولكن يبدو الآن أن هذا التحلق الذي تكلم عنه هابرماس لم يعد ممكنا ولا موجودا مع توسع الفئات المتعلمة من الناس وتنوع وسائل الاتصال وسهولة ولوجها من لدن الجميع وانْفلاتها نسبيا من رقابة السلطات السياسية والاقتصادية، ومع اتساع حريات التعبير مقارنة بالماضي. فقد أصبحت أشكال الاحتجاجات ووتائِرها بمشاركة فئات واسعة في التظاهر، في تزايد غير معهود؛ إذ أصبح الشارع في المدن بكل أحجامها وبعض القرى، يوميا مسرحا لها. كل هذا ساهم في اتساع «المشاركة» في الشأن العام، ولكن في نفس الآن، أدى إلى تفتت الرأي العام وصعوبة بنائه، بل وقد ساهم في تفكك الفضاءات العامة ما قبل الرقمنة، وهو ما أصبحت معه مؤسسات الوساطة عاجزة عن مجاراته وتتبعه، بل والانخراط للدفاع عنه. إن التحولات المجتمعية سارت بوتيرة أسرع من قدرة هذه المؤسسات على استيعابها. ولكن وفي نفس الآن، كان لهذه التحولات صداها في الفضاء العام التمثيلي الذي عرف بدوره تحولات من حيث حمولته الاجتماعية، بانخراط النساء به وفئات اجتماعية «شعبية» وحضور قروي أيضا. فقد انخرطت النساء فيه نتيجة خلقها فضاءات عامة، «خاصة» بها وبخروجها إلى الشارع العام للتعبير عن رأيها، بل لقد اعطت النقاش العام من أجل التحديث دفعة غير مسبوقة من خلال انخراطها في فضاءات ظلت لعقود مقصورة على الرجال منتقدة ومحتجة ضد أبوية الفضاء العام التقليدي.

يقول هابرماس إن هذا الفضاء البرجوازي النشأة يعيش تفككا مع التحولات الاجتماعية والتاريخية للدولة وما صاحبها من تحولات سياسية، من الدولة الليبرالية إلى الدولة الاجتماعية مع ديمقراطية الجماهير، بل يعرف هذا الفضاء تشوها؛ لأنه حاد عن دوره الأصلي كقوة مواطنة للتأثير في السياسات العمومية. فقد تم الاستيلاء عليه ممن لهم مصالح ذاتية سياسيا أو اقتصاديا. فتحول النقد الحر النزيه إلى الماركتين/التسويق التواصلي. وقد بلغ هذا المنحى الأخير للفضاء العام مستوى غير مسبوق مع النيوليبرالية وما أتاحَتْه تكنولوجيا التواصل ومَهْنَنَة فن التواصل من إمكانيات خارقة. يمكن القول إن الفضاء العام الكلاسيكي أصبح مصابا بداء الفكر الواحد الدوغمائي الذي تفنن التيقنوقراط في جعل السوق المبتدأ والخبر. لقد أصبح

الفضاء العام فضاءً تكنوقراطيا بامتياز للتحكم في الرأي العام والتلاعب به. وعليه يمكن القول إن الفضاء العام والرأي العام تحولا إلى مجرد آليات للاستهلاك، إننا نعيش ميلاد التسليع السياسي واحتضار السياسة.

ويجدر التنبيه إلى ضرورة التمييز بين الفضاء العام كمقولة سياسية ليست بالضرورة مرتبطة بالمكان المادي وإن التصقت به أحيانا كندوة في قاعة أو مجلس أو غيرهما، وبين الأماكن العامة كمقولة اجتماعية نقيضة للمجال الخاص الذي هو أيضا ليس بالضرورة مجال الأسرة. للأماكن العمومية معاييرها وقوانينها المنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الناس. فيها ينبني المخيال الجمعي ويترجم إلى سلوكيات، ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وفيها يتغير هذا المخيال أيضا. وتنظم القوانين هذه الأماكن العامة لتضمن حقوق وحريات المواطنات والمواطنين، حيث لا يملك الفرد أو حتى الجماعة أية سلطة للتحكم في سيره وطريقة تسييره خارج المؤسسات؛ كأن يتدخل مثلا شخص في الشارع أو في حافلة النقل العمومي أو الشاطئ، ليُنهيَ أحد على هذا الفعل أو ذاك، والأمثلة كثيرة، فلا حق له في ذلك في إطار الدولة المدنية. وهذا ما يميز المجتمعات المدنية التي تحترم القانون، ودولة الحق والقانون الحامية له.

تلخبَط الخطاب وفسُد التواصل، أو عندما أصبح الفضاء العام وسيلة للتحكم:

شكل التواصل كحاجة بشرية والخطاب كمضمون له، أساس ماهية وجود الإنسان. وعليه فكل أشكال السلطة توجد على مستوى هذين البعدين من إنسانية الإنسان؛ إذ يمكن القول إن التطور التاريخي الذي حدث على هذين البعدين يمكن أن يلخص تاريخ تطور البشرية. فمن التواصل القَبَلي كما قال به ماك لوهان Mc.Luhan Marshall، المعتمد على السمع والخطاب الشفوي الذي ساد قبل اختراع الكتابة، إلى مرحلة كوتنبرغ Gutenberg مع الآلة الطابعة التي أحدثت تحولات كبيرة في تفكير الإنسان وتمثلاته وعلاقاته الاجتماعية والسياسية، إلى العصر الإلكتروني مع الكهرباء وما استتبعه من وسائل للاتصال الجماهيري من إذاعة وتلفزيون وكل التحولات التي حدثت جراء ذلك على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لننتقل اليوم إلى عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي التي تُحدِث تحولات جوهرية على كل الأصعدة وبسرعة فائقة غير مسبوقة وبأحجام وطرائق تتعدى قدرة العقل البيولوجي على استيعابها.

ولما ضاق مفهوم الفضاء العام عن اتساع الواقع وتركيبه في كل أبعاده السياسية والاجتماعية مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، أصبح لزاما على منظريه وبالخصوص هابرماس الانفكاك من قيوده والبحث عن نظرية إن لم تكن بديلة، فهي تشكل انفلاتا من ورطته. فغير براديغم صناعة الرأي العام من الفضاء كمجال مادي أولا مادي له حدوده الاجتماعية والثقافية والمجالية، وله منطقه الخاص به، إلى نظرية التواصل والخطاب التي تتعدى هذه الحدود. وإن كانا وثيقي الصلة بالفضاء العام/الفضاءات العامة. فلكل فضاء عام ما خطابه الخاص وطرائق تواصله، غير أنه يمكن القول إن تواصل الفضاءات العامة داخليا أو فيما بينها، قبل الثورة الرقمية كان مختلفا بل وثابتا. فالمُؤسسات المنتخبة والمؤسسات الاستشارية ومنظمات الوساطة

من نقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات غير حكومية وتجمعات...إلخ، كلها عبارة عن فضاءات عامة جاءت نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع تتم عبر هذه المؤسسات التي تحولت إلى مؤسسات فئوية ذات مصالح مختلفة أصبح من الصعب التوفيق بينها، وهو ما نتج عنه توترات مزمنة وفقدان الشعب الثقة في فعاليتها وتعبيرها عن مصالحه العامة. إن استقلالية وبراءة الفضاءات العامة أصبحت محط تساؤل جراء تحكم السلطات الإدارية والاقتصادية على وسائل الاتصال التي أصبحت تُعتِّم على الفضاءات المعارضة المنتقدة.

إن التحولات البنيوية التي حدثت على الفضاءات العامة تعود إلى نمو وعي قِوى اجتماعية جديدة تعبر عن نفسها وتتواصل مع محيطها السياسي، مثال ذلك النسائية والأقليات اللغوية والمدافعين عن الحريات الدينية والجنسية وغيرها. وتداخل الحدود بين الثقافة العادية والثقافة العالمة (هابرماس)، والعلاقة الجديدة التي أصبحت تربط السياسة بالثقافة، وإن كانت علاقة متوترة، فعناصر الحكم قد تغيرت أيضا[4].

يقول هابرماس في التقديم[5] الذي أعده بعد 30 سنة على إصداره كتاب «الفضاء العام» في نهاية القرن الماضي: إن التحولات البنيوية للفضاء العام جزء من مسار تحول الدولة والاقتصاد، فما عرفه الفضاء العام من تحولات نتاج طبيعي لتحولات طبيعية شاملة، يتطلب انشغالا من لدن النخب لضمان خدمة الشعب بطرائق أكثر إدماجا لكل القوى الاجتماعية العادلة الناهضة.

ومن حيث إن الفضاء العام ليس عبارة عن مجموعة دردشة ولو كانت سياسية، بل فضاء منظم ومنتظم في الزمن، فإنه لا يكتسي صبغته السياسية إلا عندما تصبح مكوناته مستعدة لتُحول نقدها لمصالح عامة وليس خاصة وقادرة على التأثير في الدولة لتَعْمل على إحداث التغييرات الضرورية المطلوبة للمجتمع.

فكلما نمت قدرة المجتمع على التنظيم بشكل ذاتي ومستقل، وعلى خلق أشكال للتَّواصل العمومي بينه وبين الدولة التي بدورها وفي إطار تفاعلها معه، تعمل على خلق ميكانيزمات للتواصل مع هذه الأشكال، كلما أصبحنا أمام مجتمع مدني ودولة اجتماعية. إن هذا المجتمع وهذه الدولة المنْشُودان لا يتأتَّيا عبر تنطع فردي مهما كانت عدالة القضية التي يحملها الفرد، بل لا يَتأتَّى ذلك إلا عبر عمل جماعي ينشد التغيير العقلاني من أجل العدالة والمساواة والحرية.

إن لهذه التحولات تداعيات على الفضاء الخاص، أي الفضاء الحميمي؛ لأن طبيعة الدولة والعلاقات الاقتصادية بينها وبين المجتمع لها تداعيات على العلاقات الاجتماعية عموما، وبين النساء والرجال على

4 نفس المرجع

5 Habermas Jurgen. "L'espace public", 30 ans après. In: Quaderni. N. 18, Automne 1992. Les espaces publics. pp. 161- 191/ https: //www.unige.ch/sciences-societe/socio/files/8814/0533/6061/Habermas_1992.pdf

الخصوص. فمع الدولة الاجتماعية وتنظيم العمل والزمن الاجتماعي ومركزة الصناعات واتساع المدن ...إلخ، كل هذا له تداعيات على الفرد والجماعة، على الفضاء العام والأماكن العمومية والفضاء الحميمي للأسرة، على المخيال الفردي والجمعي. ومع الدينامية النسائية الجديدة، نلاحظ أن مساحة الفضاء الخاص أصبحت تتقلص أكثر فأكثر بنقل إشْكالات العلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال وقضايا الأطفال والأشخاص في وضعيات الإعاقة وغيرهم، من الفضاء الخاص إلى عالم السياسة. فكلما حدث تحول في وسائل العمل وأشكاله، تقلص زمن العمل وتوسع الزمن الحر، كلما ظهرت سلوكيات اجتماعية مختلفة مناسبة لها من حيث العلاقات الاجتماعية في المجال الحميمي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

فإذا كان كما يقول هابرماس[6] قد تحرر الإمكان للتنظيم الذاتي الاجتماعي الموجود في الفضاء العام وما نتج عن هذا التوسع من تنوع في المطالبة بالحقوق وفي التواصل والمشاركة، فكيف سيصبح عليه الحال في زمن الرقمنة الذي تغيرت معه تماما طبولوجيا الفضاء العام. ولكنه يعود للقول إن الجماهير الفقيرة اقتصاديا إذا لم تتوفر لها الشروط المادية الضرورية لاستقلالها الاجتماعي، فلا يمكننا أن ننتظر منها المساهمة في تكوين الرأي والإرادة بشكل تلقائي؛ بمعنى آخر إن الجماهير الفقيرة لا سلطة لها على حياتها لا العامة ولا الخاصة، إلا ما تضمنه قوانين الدولة الاجتماعية؛ لأنها لا تتوفر على الشروط المادية لاستقلالها. ولا يمكن ضمان مشاركتها بمحض إرادتها المستقلة إلا عندما تكون الدولةُ اجتماعيةً بما توفره لها من شروط العيش الكريم، وديمقراطيةً لأنها تجيب عن حاجياتها، وتُوسِّع المراقبة الديمقراطية لتشمل كل السيرورة الاقتصادية. إن ضمان المساواة والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من لدن الدولة من جهة، ويقظة القوى المجتمعية من جهة أخرى، هو شرط أساسي لبناء ضمانات الوجود المستقل للفضاءات العامة، حتى يتسنى تنظيم عملية الإنتاج الخطابي للرأي والإرادة بشكل حر وتلقائي. ويعني هذا الجوابَ عن كيفية حل إشكالية تركيب المصالح الفئوية الناشئة لتتحول إلى مصالح عامة مجتمعية.

يتحدث هابرماس عن نظرية النقاش وعن الفضاء العام المنظم وغير المنظم وعن نفَاذِيتهما التي تعطي معنى للديمقراطية الاجتماعية الجماهيرية. فما هي التحولات التي قد تحدث لهذه المفاهيم في العالم الرقمي؟ وما هي العناصر التي ستمكننا من الحكم عليها؟ هل موضوع النقاش وأهميته بالنسبة إلى المجتمع ككل؟ أو المجهود المبذول لإيجاد الحلول؟ أو منظومة القيم التي يتأسس عليها هذا النقاش؟ وإذا كان بديهيا أن النقاشات لا تحكم ولكنها تؤثر في السلطة السياسية والاقتصادية، وأن ذلك لا يتأتى في غياب حرية التعبير والرأي التي يتدرب عليها المجتمع لكي يصبح مؤثرا، وتتدرب عليها الدولة لتصبح أكثر تفاعلا معها. فهل لمجتمعنا ما يكفي من دُرْبة النقاش لبناء الفضاء العام والمشاركة فيه بفعالية وبشكل تلقائي في الواقع الافتراضي؟

6 نفس المرجع، ص 171

هابرماس لم يحلل بشكل مستفيض الفضاء العام على ضوء الوسائط الإلكترونية والرقمية. يقول: «... إن الحدود الاجتماعية التي شكلت الإحداثيات الأساسية للمكان والزمان التاريخيين للعالم المعيش، هي التي اهتزت مع الوسائط الإلكترونية» بل «لقد جعلتنا العديد من سمات «عصرنا المعلوماتي» نشبه أكثر أشكالاً اجتماعيةً وسياسيةً بدائية: مجتمع الصيد والجمع.»[7]

فمتى يكون العالم الرقمي فضاء عاما سَيْبرانيا بمعناه السياسي، ومتى يكون مجرد أمكنة رقمية عمومية في بعدها الاجتماعي؟ وفي هذه الحالة ما هي المعايير التي تنظم إنتاج الخطاب والتواصل في كلتا الحالتين؟ أم لم تعد أية إمكانية لفضاءات عمومية سياسية مستقلة قادرة على التأثير وفعل التغيير؟ أم إن الديمقراطية والفضاءات المفضية إليها في ورطة كبيرة لم تعد مجدية الرتوشات التي يتم القيام بها كلما ابتعدت السياسة عن خدمة المواطنات والمواطنين.

العالم السيبراني، أين نحن!

قبل الخوض في حيثيات الجواب عن هذا السؤال، وتحليل الآثار الاجتماعية لوسائل الاتصال والإنترنت على التحولات البنيوية للفضاء العام، لا بد من القيام بتذكير لأهم ما ورد سابقا في مقومات الفضاء العام والخطاب والتواصل وآثار التحولات التي عرفتها على العلاقات الاجتماعية، مع التحولات التي حدثت على الدولة والاقتصاد. إن الفضاء العام فضاء سياسي مستقل، حيث يتم إنتاج الخطاب بطرائق عقلانية وبإرادة حرة ونزيهة. وفي حالة غياب هذين الشرطين، يصبح هذا الفضاء تابعا وفاسدا ولا يفضي إلى تدعيم دولة الحق والقانون الديمقراطية الاجتماعية. ويعني هذا ضرورةً أن بناء النقاش لا يتم إلا على أسس الجدل الاستدلالي للإجابة عن الأسئلة الأخلاقية والعملية، المبني على المعرفة العلمية وليس على سلطة خارجة عن إرادة الإنسان كيفما كانت طبيعتها.

فكيف سنُعرِّف الفضاء السيبراني والحالة هذه؟ وهل الفضاء السيبراني عام أم مجرد أمكنة عمومية؟ وهل تتوفر له الاستقلالية كشرط للوجود، في ظل الفيودالية الرقمية (Cédric Durand) التي يشكل فيها عمالقة الويب الذين لا حدود لهم سادتها؟ وأي سلطة للدولة الوطنية عليه؟ وأية إمكانية للسلطة السيبرانية على التحكم وتوجيه الرأي العام؟ بمعنى آخر، ما هي مساحة الحرية والاستقلالية في العالم السيبراني؟ هل هي حرية حقيقية أم وهمية افتراضية؟ وهل هي استقلالية حقيقية أم توجيه لا يُدرَك؟ وما هي أشكال السلطة السيبرانية؟ وكيف تمارس؟ وكيف نجعل من الفضاء السيبراني فرصة لخدمة التقدم والمساواة بين الجنسين؟

ولابد أيضا أن نقف على سلاسل القيمة الرقمية حتى نعرف واقع الحال، وأين يمكن أن يكون لنا فعل، وأين لا يمكننا، وأين يمكننا أن نعيش الواقع الافتراضي، وأين يجب أن نتوقف ونمتنع عن بيع أنفسنا...

7 نفس المرجع، ص. 187

إن العالم الرقمي اليوم يعرف توصيفات عدة، فهناك من يعتبره أرضا تزخر بثروات طبيعية أي الداتا الشخصية يجب احتلالها لاستغلال هذه المادة الخام الاقتصاد الجديد؛ ومن يعتبره مجالا جغرافيا واجتماعيا وجب التعامل معه بمقاربات تقطع مع براديغمات السابقة التي كانت تتناسب مع زمن الحداثة. ومن يعتبره جنات للحرية...إلخ.

إننا مجرد كومبارس رقمي...

اعتُبِر الفضاء السيبراني في بداية ميلاده ملاذا وانْفِلاتا من كل محاولات الرقابة والتحكم التي تمارس في العالم الفيزيائي المادي. واعتبر مجالا خارجا عن أية سلطة نظرا لطبيعة تدفق المعلومة وسيولتها، والتي اعتُقِد أنها غير قابلة للحجز، بل هناك من دعا إلى استقلاله عن أية دولة أو أية سلطة أخرى إلى درجة أن هناك من أطلق إعلان استقلال الفضاء السيبراني سنة 1995 بدافوس. وتعتبره اليوم السلطات وبالخصوص في البلدان غير الديمقراطية عدوًّا يهدد سلامتها، وهي في بحث مستمر عن طُرق مرَاقبته والتحكم فيه. وهذه فعلا حقائق لِما كانت له من إيجابيات بإعطاء دفعة قوية للنقاش العام، بل أعطت حياة للمشاركة المواطنة، كالربيع العربي والحِراكات الاجتماعية في العديد من البلدان، وحركة المقاطعة الشعبية المغربية سنة 2018 على سبيل المثال لا الحصر التي لم تتعد الفضاء الرقمي، ولكن آثارَها كانت شديدة البأس على رقم معاملات الشركات التي تمت الدعوة لمقاطعة منتجاتها. لكن ماذا لو غدًا أردنا أن نقاطع شبكة اجتماعية ما، على سبيل المثال فيسبوك، لأسباب عديدة، فهل سنكون أحرارا في ذلك؟ هل سيتركنا زوكربيرغ طليقي الأنامل دون فعل أي شيء وهو يرى شركته مهددة بالإفلاس؟ الجواب بالتأكيد لا، سوف يقوم بكل ما تتيحه له التكنولوجيا ليُعتِّم على هذا العمل.

فمن يتحكم في الفضاء السيبراني؟ إذا كانت بعض الاقتصادات قد تتحكم فيه لما تملكه من سلطة على جميع سلاسل القيمة الرقمية، على المستوى العلمي والتكنولوجي والصناعي واللوجستيك وأيضا النفوذ الجيوسياسي، فهذه السلطة تصبح رمادية على مستوى إنتاج الداتا التي تشكل طاقة الفضاء الرقمي ومنتوجه. وقد لا تتحكم بالمطلق في تدفق الكم الهائل للمعطيات التي لا تتوقف عن التزايد. فإذا كان موضوع علم الله بالكون محط نقاش بل وخلاف بين الفلاسفة، أرسطو وابن رشد وغيرهما، بين من يقول بعلم الله بالتفاصيل، ومن ينأى به منها، فماذا عسانا أن نقول عن الآلهة السيبرانية، هل تعلم بتفاصيل الكون الرقمي؟ نعم بإمكانها معرفة التفاصيل، فهي مُخزَّنة ولها من الذكاءات الخوارزمية التي تزداد في كل لحظة ذكاءً ما يمكنها من ذلك، غير أن هناك دائما هامشا (قد يتسع أو يضيق) قد «ينفلت» من سلطتها الرقابية، على سبيل المثال البلوكتشاين Blockchain أي «سلسلة الكتل»، التي تعمل بطريقة لا تخضع لسلطة مركزية وتخزن البيانات في شكل كتل موزعة وغير قابلة للتعديل. فبقدر ما تتطور تكنولوجيا الرقميات تتطور بِموازاة لها تكنولوجيا مقاومة رقابتها.

إن العالم اليوم يعرف ميلاد أقطاب جيوسياسية رقمية، اعتمادا على ثلاثة مؤشرات أساسية لها علاقة بحماية المواطنات والمواطنين والمؤسسات الحكومية والخاصة؛ أولا. **مراكز الداتا**، حيث يتم تخزين وحفظ واستعمال المعطيات. حسب ما نشرته سْتاتيستا Statista عن كلاود سين Cloud scene لسنة 2021، تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 33 بالمائة منها، والصين على 5 بالمائة، ألمانيا والمملكة المتحدة لكل واحدة 6 بالمائة؛ 4 بالمائة لكندا، و3 بالمائة لكل من هولندا وأستراليا وفرنسا. وهكذا فأمْريكا وحلفاؤها يتحكمون في معظم الداتا الدولية، ثانيا. **الكابلات التحت بحرية**، والتي تمر عبرها ما يقارب 99 بالمائة من المعطيات، فالكافام GAFAM تتحكم في العديد منها. وبالنسبة إلى الدول التي تتصدرها أمريكا، اليابان، فرنسا، وهولندا، مع تسجيل انخراط قوي للصين في إطار مشروعها الكوكبي «طريق الحزام والحرير» الذي يشمل مخطط طريق الحرير الرقمي، ثالثا. **محركات البحث**، فَقانون السوق النيوليبرالي هو السائد، استحواذ مطلق لغوغل وعجز تام للمحركات الأخرى لاختراق هذه السوق. ما عدا الصين حيث غوغل ممنوع ومقابله هناك هو بايدو Baidu الأكثر استعمالا. وبالنسبة إلى روسيا، فهي لا تمنع المحركات الأجنبية ولكن لها محركها الخاص بها، وهو ياندكس Yandex، حيث يستحوذ على 52 بالمائة مقابل 42 بالمائة لغوغل.

فلا بد أن تَتَوفر ثلاثة مقومات قبل أي محاولة للتفكير في متطلبات بناء الفضاء العام الرقمي. السلطة على البنية التحتية للإنترنت الصلبة من معدات ضخمة تحتاج للاستثمارات حكومية ضخمة أيضا، من أقمار صناعية وشبكات أرضية ومن كابلات عابرة للبحار وتجهيزات وخطط الإعداد الرقمي الوطنية وغيرها من الأجهزة حتى أصغرها والمستعملة من طرف المستهلك النهائي كان شخصية معنوية أو مادية (وهو ما يعرف بالبعد الفيزيائي). وكل هذا يحتاج لأموال ضخمة، فهي ليست مجانية على الإطلاق. والسلطة على المحركات والشبكات والتطبيقات وتدبير المضامين والمخالفات والمجالات (البعد المنطقي) وهذه تتحكم في معظمها الآن شركات خاصة عملاقة (كافام GAFAM)، هي أيضا تحتاج للاستثمارات ضخمة للتدبير والتطوير، وهي أيضا ليست مجانية. والسلطة على كل ما له دلالة بالنسبة إلى الفرد أو جماعة من شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع المتخصصة علمية كانت أو أدبية فنية، ...أي تدفق المعنى (البعد الدلالي أو المعرفي)[8]. هذا البعد الأخير هو مربط الفرس، حيث تخاض المعارك بكل أصنافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية للتأثير في الإنسان.

إننا من سوء التدبير حتى لا أقول من سوء الحظ، لا نتحكم في أي من هذه الأبعاد الثلاثة. إننا مجرد مستهلكين منشطين ومؤثثين له. بعبارة أخرى، إننا مجرد كومبارس رقمي! والحالة هذه لا نستطيع ضمان استقلالية النقاش العمومي في ظل غياب دعائم **السيادة الرقمية**. فكل نقاش «عمومي» افتراضي وجب

8 Laure de Rochegonde et Élie Tenenbaum, « Cyber-influence: les nouveaux enjeux de la lutte informationnelle », Focus stratégique, n° 104, Ifri, mars 2021.22 ص https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/derochegonde_tenenbaum_cyberinfluence_2021.pdf

الشك في مصداقيته طالما لم تتخذ فيه شروط الاستقلالية الرقمية. فالعلاقة بين المنصات العنكبوتية الكبرى والمخابرات الأمريكية كما كشف عنها إدوارد سنودن لم تعد سرّا على أحد، ولذلك ما فتئت دول كالصين وروسيا تعمل من أجل سيادتها الرقمية[9].

إن تقنيات وطرائق التحكم في المعنى المتدفق على النيت جد متطورة ومعروفة لدى المتخصصين والمتمرسين، إما بالتعتيم على غير المرغوب فيه، أو الإبراز المفرط لما يراد التأثير به، أو التأجيج والاستفزاز وغيرها كثير. وتسهل قرصنة المعطيات وإنشاء حسابات مُأتْمَتة وهمية bots، وtrolling أو التَّصيد الاستفزازي لإغراق النقاش في الوحل الافتراضي واستفزاز المتحاورين عبر شخصنة الصراع... ويؤدي كل هذا إلى خلق ديناميات تعطي الانطباع على أنها حركات شعبية تعرف في المعجم الرقمي بحركات العشب الاصطناعي astroturfing نسبة لشركة (AstroTurf). هذه الظاهرة قد تفسد الرأي العام بتوجيهه، حيث يرغب الطرف المتحكم في العملية الموجود خلف آلة النقر[10]. ومن الأحداث التي أصبحت معروفة اليوم للتدخل الخارجي على المستوى الرقمي، نذكر الانتخابات الأمريكية (201)، والفرنسية (2017)، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (2016)، وحركة الاستقلال الكتالانية (2017)[11]. ولا ندري بعد ما هو حجم هذا التدخل المتخفي في استحقاقات 2021 المغربية.

المستعمرات الرقمية

تضم الشبكة العنكبوتية عوالم رقمية وليس عالما واحدا، وإن بدا أنه كذلك. وأن هذه العوالم ليست عبارة عن كيانات متراصة وهَوِيات محددة المعالم. وإن اشتركت في اللغة والدين والثقافة والاجتماع والاقتصاد بل والجغرافيا، فلا وجود للجماعة البشرية الرقمية، فقط كيانات فردية مشتتة، ولا وجود لمُجتمعات رقمية في ظل هذا الانشطار الاجتماعي. وما يفرقهم ايضا هو تمثلاتهم لبعضهم البعض التي يَمْتحونها من محيطاتهم المادية الخارجة عن النِّيتْ. وإن كان ولوج الفرد الرقمي للمعطيات الرقمية من المفترض متساويا؛ أي إن كل الشروط الرقمية متوفرة لذلك، فإن الفهم لا يتم بنفس الطريقة، بل قد يكون الفهم متناقضا؛ لأن الصور والخطاب والرموز بشكل عام وإن كانت واحدة، فالمُحتويات التي يَملأ بها كل فرد الحاويات الموجودة أمامه ليست واحدة، وهذا ما أصبحنا نعيشه في الواقع غير الرقمي من فرط الانشطار الذي أصاب المجتمعات الإلكترونية (منذ اكتشاف الكهرباء) لأزيد من نصف قرن.

غير أن ما يُوحِّد بين البشر الرقمي هو كونهم عبارة عن مادة خام معلوماتية يزودون بها البيغ داتا، مما يجعلهم عبارة عن مناجم لمَوارد رقمية أساسية تحرك الاقتصاد الرقمي الذي تتحكم فيه أوليغارشية عابرة

9 نفس المرجع، ص.ص. 24/23

10 نفس المرجع، ص. 25

11 نفس المرجع، ص. 49

للقارات وغير مراقبة بما يكفي، والتي لاتزال منفلتة من رقابة الدولة الوطنية والقانون الدولي. وفي هذا الأمر تفاوت بين الدول. فالدُّول القوية اقتصاديا وتكنولوجيا سوف تتغلب على هذا الاستغلال البشع، والدول المتخلفة التي سوف لن تقدر على مواجهة هؤلاء العمالقة لحماية اقتصاداتها ومواطنيها، وهو ما يجعلها مستعمرات القرن الواحد والعشرين، وعلى كل مستويات سلاسل القيمة الرقمية التي تم الكلام عنها فيما سبق، يقول سيدريك:

«إن استعمار هذه الأراضي الجديدة الغنية بالبيانات ينطلق من أدوات تقنية وقانونية متنوعة للغاية. لكن هذا الاستعمار ينطوي في جميع الحالات على شكل من أشكال التملك الترابي: أي عبر زرع محطات حيث من الممكن استخراج البيانات. هذه هي اللحظة الاستخراجية في تكوين البيانات الضخمة، لحظة التقاط المصادر.»[12]

يقوم سيدريك بمحاكاة بين ما تم من استنزاف للموارد الطبيعية إبان الاستعمار خلال القرن الماضي لتشييد الاقتصاد الرأسمالي، وما يحدث اليوم من استنزاف للداتا لبناء الاقتصاد الرقمي. وهكذا تصبح كل المجتمعات بغض النظر عن انتِماءاتها لبُلدان متقدمة أو نامية أو فقيرة، عرضة للاستعمار الرقمي بدون استثناء. فإذا كانت البلدان غير الصناعية قد عرفت في السابق هذا الاستنزاف دون أن تعرف تصنيعا يذكر، في مقابل بلدان مستعمِرة استغلت هذه الموارد لتطوير صناعاتها، فإن ما لم يَنتبِه له سيدريك هو أن العالم ليس مجردا تماما من واقعيته وارتباطاته بالواقع الخارج عن الشبكة العنكبوتية، إذ هناك من البلدان ومن الطبقات الاجتماعية من سوف يعاني من هذا الاستنزاف الجديد بطريقة لن تعرفها المجتمعات المتقدمة، غير أن هذا الاستنزاف للبيانات سوف يعمق أيضا الفوارق الطبقية بالبلدان المتقدمة.

إذا كانت المرحلة الكولونيالية قد تميزت بالبحث الدائم للدول الصناعية عن مجالات ترابية غنية من حيث الموارد الطبيعية، فإن الكولونيالية الجديدة المتمثلة في الشركات العملاقة للرقميات وبعض الدول التي طورت الصناعية الرقمية، سوف لن تتحكم فقط في مصادر المعطيات ولكن في الصناعة الرقمية برمتها. وستبقى البلدان المتأخرة متأخرةً، بل سوف تزداد إذعانا للسلطة الرقمية المركبة؛ لأن كل إمكاناتها في المقاومة سوف تكون معروفة ومكشوفة للقوى الجديدة لأنها سوف تتحكم في كل شاذة وفاذة تخص الشعوب. فإذا كانت العمليات التي تقوم بها هذه الشركات ليس همها الأول تعزيز قوتها على نشاط ما أو تجميع لأَنْشطة ما، بل كيف تسيطر على مصادر المعطيات، فلأنها تعرف قيمتها الآنية والمتوسطة والبعيدة المدى. وفي هذا

12 Durand, Cédric, Techno-féodalisme, Critique de l’économie numérique, éd. Zones, France, 2020 (pdf) 82 .ص

الترجمة التي قمت بها لهذا النص:

“La colonisation de ces nouvelles terres riches en données procède de dispositifs techniques et juridiques très divers, mais, dans tous les cas, elle implique une forme d’appropriation territoriale: il s’agit de planter des bornes là où il est possible de puiser des données. C’est le moment extractiviste dans la formation des big data, celui des captages des sources.”

تتنافس الشركات والدول من أجل التحكم في فضاءات ملاحظة الأنشطة البشرية والتقاط المعطيات الناتجة عنها (سيدريك دوران)، غير أن مقاومة الشعوب للظُّلم والتبعية من أجل استعادة حريتها واستقلاليتها ومن أجل تقدمها سوف تبتكر لها الأشكال المناسبة كما تم ذلك في الربيع العربي والمغاربي وحركة المقاطعة وغيرها من الحراكات الاجتماعية الأخرى.

«عمال/عاملات النقر»، عبودية جديدة

صُمِّمتْ بعض تطبيقات لشراء المعطيات والآراء الشخصية عن طريق ربط علاقة لامادية مع من يتفق على هذا النوع من العمل؛ أي بدون عقد عمل ومن أي نوع، تؤدي بموجبها إما نقدا أو استهلاكا لبعض منتجاتها أو منتجات شركائها، مقابل ما تحصل عليه من هؤلاء العمال الجدد، إنهم «عمال النَّقْرة» كما يطلق عليهم. على سبيل المثال، تطبيق عملة العرق sweatcoin[13] يؤدي حسب النشاط الجسماني، ولذلك يسارع الناس لإلصاق الهاتف بأحد الأطراف السفلى منذ خروجهم من السرير. لكن ما سيتم الحصول عليه من «قيمة» لا تدفع نقدا، ولكن تستهلك في اقتناء بعض المنتجات من محلات لها علاقة بالتطبيق، ومنها من تمكن «الزبناء» من «مبالغ مالية» عندما يصلون لحد كبير من الحركة؛ أي عندما تبلغ قيمة ما قدمه «الزبون» تعادل ما تقدمه الشركة أو أكثر. تطبيق «معطياتك» TaData (المرخص له من لدن اللجنة الوطنية المكلفة بالإعلاميات والحريات الفرنسية) يقضي بملء استمارات حول البيانات الشخصية وتضع كشعار لها «استعد/استعيدي السيطرة على بياناتك الشخصية»... وغيرهما كثير. هذه التطبيقات تستغل شعارات بيئية وأخرى تتعلق بالأخلاق كأن تعلن صراحة شراء الداتا على عكس ما يقوم به فايسبوك الشبكات المحسوبة على زوكربيرج Mark Zuckerberg، أو غوغل، آبّل وغيرهم. يقول أحد المدافعين على هذا النموذج التجاري للمعطيات الشخصية «يبدو أنه من غير المعقول أن لا يُدفع ثمن البيانات الشخصية التي تشكل المادة الخام للاقتصاد.»[14]

إن الشبكة العنكبوتية بكل أشكال منصاتها باتت عبارة عن محطات لاقطة لتفاصيل أنشطة الناس اليومية، أي بورنات bornes التقاط الداتا. إنها استراتيجيات غير معهودة تُبضِّعُ حياة الناس وتَستعمِلها القِوى الاستعمارية الجديدة خلسة أو علانية، تماما كما فعلت الكلونيالية إبان القرن الماضي. ولا يتعلق الأمر بمعطيات مشتتة، بل إن البيغ داتا تُجمِّعها بشكل جذموري (rhizomique)؛ أي في شكل شبكات غير خطية، في كل الاتجاهات. إن تكنولوجيا البيغ داتا big data تعمل خلافا لما يحدث في تدبير المعطيات غير الرقمي، على تجميع المعطيات بالنسبة إلى الفرد أو الجماعة. فإذا كانت الملفات لا تتصل فيما بينها في

13 https://www.ladn.eu/tech-a-suivre/data-big-et-smart/etudiant-vendre-donnees-tadata-weward/

14 https://www.franceinter.fr/economie/tadata-l-application-qui-permet-aux-jeunes-de-monnayer-leurs-donnees-personnelles

النموذج الرأسمالي السابق، الصحة مثلا والوضعية الضريبية والبنكية والعائلية والاجتماعية والسياسية...، فإنها اليوم قابلة للتجميع بل ومترابطة، وسوف تصبح متاحة مجتمعة وبِنَقْرة واحدة.

وهذا التجميع لا يكون محايدا كما يزعم التكنوقراطيون، بل على العكس من ذلك؛ لأن تصميم الخوارزميات لا يتم إلا على تصور سيناريوهات مبنية على فرضيات. ومجال الفرضيات مجالٌ للتمثلات بامتياز(سيدريك). فخلف كل نقرة هناك تصور للإنسان والحياة والعلاقات الاجتماعية يجدر التمكن من تحليله على أساس أن هناك سلطة ما تمارس على الناقر يجب إخراجها من الجحر لتفكيكها ومقاومتها. فكل ما هو معياري أو قابل للمَعْيرة سياسيٌّ؛ بمعنى أن تصميم أي خوارزمي ينطلق من فرضية أو مجموعة فرضيات. فمثلا ما هي الفرضية التي عليها انبنى تصميم خوارزمي التعليق على مضمون ما بـ «أحب/لا أحب»؟ هي أن الناس لا يمكن أن يوجدوا إلا عبر هاتين الحالتين ولا وجود لمواقف أخرى، وهي كثيرة وممكنة. وإن كانت هذه الفرضيات في تطور مستمر مع الممارسة وتدفق المعطيات ذات الصلة برغبات الناس، فإن هذا لن يزيل عنها أنها وفي كل مرة تبنى على اختيارات ليست بالبَريئة. اختيارات تعكس تمثلات تختفي وراءها أشكال من السلطة. ستكون لها آثار على طريقة تفكيرنا. قد يفقد العقل البشري بعض خاصياته الأساسية المتمثلة في قدرته على التنبؤ بما سيفعله أو يفكر فيه أو لا يفكر فيه، ويحوله إلى ماكينة فحسب؛ وعلى العلاقات الاجتماعية على أساس النوع أو الطبقة أو الإثنية والمجالية وغيرها؛ إذ سوف يعمق الفوارق الاجتماعية لأن كل علاقات السلطة غير المتكافئة وكل أشكال التمييز سوف تُعبِق كل الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، بل وسوف تعرف انتشارا أوسع وأضرارا أكبر مما نتصور. فأثر تعبير شخص عن سلوك تَمييزي مبني على الجنس في الشارع مثلا، أقل ضررا من نشره على الفيسبوك أو الواتسب لسرعة وسهولة انتشاره وسط فئات واسعة جدا.

إن طبيعة اشتغال البيغ داتا تخضع لقانون بيولوجي، كلما تم التحكم في الداتا، كلما زاد التحكم في رغبات الناس، كلما زاد استهلاكهم للشبكة العنكبوتية وزادت سيولة مُعطياتهم وتدفقِها. هي دورة لا انفكاك منها إلا إذا تم الوعي بها. إنه شكل جديد من أشكال التحكم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

«التأثير» العنكبوتي، تعبير عن أزمة الفضاء العام وإفساد للرأي العام

تحول النقاش العام إلى مجرد منولوغ موجه من فرد يسمى مُؤثِّر نحو «جماعة» نكرة اللهم ما نسقطه عليها من تمثلات على أنها الشعب، وعلى أن هذا الأخير في حاجة لمن يقول له «الحقيقة». مستهلكة لخطاب الإثارة وليس التأثير، يستهدف أساسا رفع عدد المشاهدات للظفر باهتمام شركات الإشهار. ولا مجال في هذا النوع من التواصل من تفاعل مع الخطاب اللَّهُمَّ بعض اللَّايْكات أو التعاليق العاطفية.

إن هذا النوع من التواصل ليس هدفه الأول بناء الرأي العام، وحتى وإن كان كذلك، فإن شروط تحققه غائبة في هذا الشكل من العمل. ولذلك فهم يعتمدون أسلوب خاصا لإثارة مشاهدة أكبر عدد من الناس، وغالبا ما يركزون على الأشخاص فتصبح السياسة عندهم حالات فردية وليس مؤسسية تذكي العداء وتؤجج الغضب غير العقلانيين. وهذا ما يزيد في تشوه النقاش العمومي ويعمق أزمة الفضاء العام ويساهم في تنمية الحقد وليس النقد من أجل التغيير.

ليتحول الاتصال والإعلام أكثر من أي وقت مضى إلى سوق للمتاجرة، وهو ما يزيد في إفساد النقاش العمومي والرأي العام. ويعمل على خلق «شخصيات» مجردة من أية مشروعية علمية أو مدنية أو شعبية، فقط يشتهرون بنقدهم لهذا أو تلك. فيَتفتَّتُ النقاش العمومي ليتلاشى في تُرَّهات الدردشات، وعوض أن يتحول إلى رأي عام نقدي عقلاني يهدف الى التغيير، نجده ينشر الحقد والكراهية للأفراد. وفي هذا خطورة على الديمقراطية؛ لأنه يخلق شروط للمزيد من تحكم السلطة على الحياة السياسية لتتحول إلى سلطة مطلقة. ودخلت سلطة المال على الخط لتعطي دفعة لهذا الأسلوب من العمل «السياسي» لتحول الانتخابات التي تشكل عماد السلطة الديمقراطية، إلى سوق يتحكم فيها أصحاب الرأسمال. إنها الضربة القاضية لأية إمكانية لاستقلالية الرأي العام.

إن الإرادة المستقلة في بلورة الرأي العام لا تنشأ خارج الفضاء العام. وكون هذا الفضاء تحول إلى مجرد حلبة صراع بين بطل أو حتى عدة أبطال أمام جمهور ليس له أية إمكانية للنقد، فهذا يجعل من إعادة بناء شروط تَكَوُّن هذه الإرادة مهمة أولوية لإعادة الروح للديمقراطية، وإن كانت تبدو مهمة صعبة للغاية.

الرقمنة حتمية تاريخية والركون إليها اختيار سياسي

إن أولى الأسئلة التي يجب طرحها على أنفسنا من زاوية الانشغال بالتحديث والديمقراطية والمساواة بين النساء والرجال، ضد من سنخوض الصراع اليوم؟ وكيف سنَخوضُه؟ ومن هم حلفاؤنا في ذلك؟ وهل ستكون هناك قطيعة مع معركة التحديث قبل الرقمنة؟ من يعتقد أنه سيجد أجوبة شافية لهذه الأسئلة هاهنا، فمعنى ذلك أنها/أنه لا يقدر صعوبة المرحلة وعدم وضوح مآلاتها، لا على مستوى الممارسة ولا على مستوى التفكير. لكنني في هذه المحاولة أتوسل منهج بعض مفكري ما يطلق عليه بما بعد الحداثة لمُقاربة العلاقات الاجتماعية الرقمية، المنهج الفُكولْدي الذي لا تجتمع السلطة عنده في مؤسسة واحدة، بل موجودة في كل مكان وزمان لتجد تجلياتها بوضوح في الخطاب الذي يشكل الدعامة الأساسية للعالم الرقمي. والمنهج النسائي الذي وظف أهم مبدأ للفكر الحداثي وهو النقد الانعكاسي الذي ينطلق من أن أي إنتاج فكري ليس محايدا وَجب تفكيكه للوقوف على زوايا الظلام المتربصة فيه. وحدوي في هذا هو خيط ضوء الحداثة الذي تشكل المساواة عامة والمساواة بين النساء والرجال فُتوناتُه؛ أي ماهيته.

أعود للتذكير بأهم تحديات العالم الرقمي أي مجالات السلطة الرقمية، والتي تم التفصيل فيها أعلاه. إن مفهوم سلاسل القيمة الرقمية قد يُسهِّل علينا معرفة شبكة علاقات السلطة ومن يمارسها ومن يخضع لها وكيف يمكن مقاومتها.

ترسو السلطة الرقمية على أربع سلاسل كبرى أساسية. **أولا-** ذات بعد جيوسياسي يتصل بالسلطة على البنية التحتية الصلبة، من أقمار صناعية وشبكات أرضية ومن كابلات عابرة للبحار وتجهيزات. يكون الصراع فيها بين الكيانات القوية اقتصاديا، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ ولا مجال فيها لِدول، بل ولِقارات لا سلطة لها، كإفْريقيا وأمريكا اللاتينية. والعمل على هذا المستوى في كل الأحوال لا يمكن أن تقوم به إلا الدول في إطار تحالفات جهوية أو قارية لخوض معركته؛ **ثانيا-** ذات بعد وطني يتجلى في السلطة على الصناعة الرقمية، وتعني كل مستلزمات العصر الرقمي من الاقتصاد إلى المجتمع والاجتماع والسياسة والثقافة والبيئة. وهذه أيضا تتحكم في معظمها الدول الصناعية وبعض الدول الصاعدة، ولا عذر للدول الوطنية كالمغرب ألا تخوض غمارها إن هي تهدف إلى حماية أمنها الاجتماعي والسيادي؛ **ثالثا-** ذات بعد «ناعم» تتصل فيه المعرفة الرقمية الناتجة عن البحث العلمي، بالتطبيق الذي يزرع الحياة على النِّيت؛ أي السلطة على البحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى على البنية الناعمة التي تجعل الحياة الرقمية ممكنة، من محركات وشبكات وتدبير المضامين، مجال التحكم فيها ليس للدولة الوطنية، بل لأفراد عبر شركات خاصة عملاقة باستثناء التجربة الصينية؛ **رابعا-** بُعد ناعم جماهري من شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع المتخصصة علمية كانت أو أدبية فنية...إلخ. إننا أمام أربع سلاسل لإنتاج القيمة الرقمية التي لا نتقاسمها بشكل عادل ولن نستفيد منها بدون مقاومة شديدة لجعلها في خدمة الإنسانية المتعارف عليها حتى الآن. ففي كل زاوية من هذه الأبعاد هناك إمكان للعمل من أجل الفعل السياسي أو العلمي التكنولوجي أو الفكري أو الحقوقي المدني النسائي.

يشكل بناء المجتمعات والدول الرقمية وتقدمها وأمنها أكبر التحديات التي تواجه العلوم والسياسة والاجتماع والاقتصاد. ولأجل ذلك أصبح مفهوم السيادة والأمن حاضرين في النقاش العمومي. وفي هذه الحالة، ماذا تعني السيادة والأمن الرَّقمِيان؟ ففي مجال الرقمنة، يبدو أن السيادة كما نفهمها في عصر ما قبل الرقمنة، بمعناها المبني على الحدود الوطنية لم تعد ممكنة. فالرَّقمنة قد أطاحت بما تركته العولمة النيوليبرالية من حدود. فلا يمكن التفكير في تحديات السيادة والأمن داخل الحدود الوطنية؛ لأن الدولة الوطنية غير قادرة على ذلك لما يتطلبه الأمر من استثمارات باهظة الكلفة، ولذلك تبقى التكتلات الجهوية أو القارية الشكل الممكن للعمل من أجل السيادة الرقمية.

الدول اليوم منشغلة بتحديات تخزين وحماية معطياتها درءا لما قد تتعرض له من محاولات استيلاء قد تضر بالمصالح الوطنية غدا. في هذا الإطار قام المغرب بتجربة إنشاء مركز للمُعطيات Data Center

بجامعة محمد السادس بوليتكنيك، والتي تعتبر نقطة في بحر 8100 مركز للمعطيات في العالم حسب منصة كلود سين، فَفَرنسا وحدها تتوفر على 215 مركز للداتا حسب تقرير حول خريطة هذه المراكز لسنة 2021.

فأن تعمل الدول على حماية أمنها الرقمي، فهو أمر ضروري. لكنَّ ذلك يطرح مسألة مَرْكزة الداتا تحت سلطة تتوفر لها كل الشروط لتصبح مطلقة بين أيدي قلة قليلة، مما يطرح أكثر من مشكل يهدد وجود المجتمع والدولة المدنيين، وهو ما يطرح علينا إشكالية حمايتهما عبر تعزيز الديمقراطية الرقمية والفضاء العام الرقمي المستقل؛ أي إخضاع الحياة الافتراضية لتعاقدات عادلة تحمينا من جميع أشكال الشطط الرقمية، غير أن الديمقراطية الرقمية تحبل بتحديات جديدة كأن تتعدى حلبتها السياقات الوطنية. فالديمقراطية الرقمية غير ممكنة الوجود في الوضع الحالي للسلطة الرقمية العالمية المُمَركزة. وهذا بدوره يطرح إشكاليات أكثر تركيبا وتعقيدا على قوى التحديث والديمقراطية؛ لأن العدة المفهومية للحداثة أصبحت لا تفي بالغرض وعلى رأسها مفهوم الدولة الوطنية ذات الحدود المغلقة و«الهوية المنسجمة» أو «وحدة الهوية».

فكيف نبني مواطنة رقمية؟ وكيف تَتَنَظَّم هذه القوى لتُجابه خطر التوتاليتارية الرقمية؟ يبدو أن الحركيات الوطنية وحدها لم تعد قادرة على مواجهة شطط السلطة الرقمية، وأن مفهوم الدولة الوطنية الذي يشكل المجال الأوحد، حيث يمكن ضمان حقوق الإنسان (أرندت، التوتاليتارية) لم يعد قادرا على استيعاب هذا الشكل من السلطة. فلابد من بناء تحالفات جهوية وقارية وأممية لتنظيم قوى الضغط على كل الجبهات وهو ما تقوم به العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، ولكنه يحتاج للتجديد والانفتاح والمشاركة القوية من لدن بلدان الجنوب. لنأخذ مثال المساواة بين الجنسين، كيف يمكن مواجهة كل هذا العداء للنساء/هذه الميزوجينية الخارجة عن القوانين الدولية، المنشورة عبر الويب والعابرة للحدود والأمكنة، إذا لم نخض بصددها ديناميات على كل الجبهات بما فيها ضد الكافام GAFAM. وكيف ذلك إذا لم نعقد التحالفات الوطنية والجهوية والأممية؟

فهل من الممكن أن نصنع لأنفسنا موقعا في العالم الرقمي؟ نعم. ولكن كيف سنفعل ذلك؟ وهل من الممكن أن نفعل ذلك لوحدنا؛ أي داخل الحدود الوطنية؟ بالتأكيد لا، ولكن لنُغني ونقوي العمل المشترك ونجمع الشتات وطنيا. إنه سبيلنا الوحيد. فإذا كانت الرقمنة حتمية تاريخية لا مفر منها، فلا اختيار يبقى أمامنا، فإما أن نَنْخرط فيها بقوة، أو نخضع لسَيْلها الجارف، وفي كلتا الحالتين هناك اختيار سياسي.

من أجل فضاءات عامة سيبرانية، لا بد من دمقرطة العالم السيبراني: في الحاجة إلى عقد اجتماعي رقمي جديد

مع بداية الإنترنت، ساد الاعتقاد بأنه سيساهم في تقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسوف لن تقدر أي قوة رقمية كانت أو غير رقمية، على إيقاف حرية انتقال الأفكار والمعلومات وتَلاقُحها بين الحضارات.

واعتقد الغرب أن الإنترنت سوف يمَكِّنه مما عجز عنه في إشعاع نموذجه عبر العالم، وأن بذلك سوف تكون نهاية كل ما هو غير رأسمالي ونيوليبيرالي. وبالخصوص مع سقوط الاتحاد السوفياتي وما تبعه من تفكك لمحيطه الجيوسياسي والتحاق العديد مِنهُ بدول الاتحاد الأوروبي. فكانت النتيجة على عكس ذلك، بأن الإنترنت ليس إلا أداة تصطبغ بلون مستعمله، إذ أصبحت توجهات وهجوم من كانوا المستهدفين به تهدد أمن وسلامة سادته. بنفس القدر الذي تهدد الدولة الوطنية من طرف الشركات الكبرى الخاصة بتكنولوجيا الاتصال. وإذا كان الاقتصاد الرقمي قد استفادت منه وبشكل غير مسبوق قلة قليلة من الشركات الكبرى، فإن الأفراد والمقاولات الصغيرة وما شاكل، لم تستفد كما كان التنبؤ بذلك في التسعينيات، وأن الديمقراطية لم تتعزز بل على العكس من ذلك، وإن توسعت اشكال التعبير والاحتجاج، فذلك لم يعزز المشاركة المواطنة في القرار، بل أتاح مجالا بدون حدود للأخبار الزائفة والتحكم من الداخل والخارج في السياسة.

ليس هناك مجال للشك في جدوى الإنترنت، بل وما أحدثه وسَيُحدِثه من تحولات غير معهودة في كل مجالات الحياة، على الصحة والتعليم والتواصل والنقل والتعمير والسياسة وغيرها. وأنه قد عمِل على تسهيل ودمقرطة الولوج للعديد من الخدمات بالنسبة لعموم الناس وبالخصوص بالنسبة إلى فئات محسوبة على الطبقة المتوسطة السفلى، عبر منصات النقل المشترك، ومنصات تبادل السكنى بغرض السياحة، ومكن العديد من الأقلام الباحثة الناشئة من النشر والولوج للمكتبات البعيدة جدا، والتي لم تكن متاحة في السابق بشكل واسع وأشياء لم تكن في المتناول في السابق أصبحت متاحة اليوم وعلى مرمى العين واليد، كل هذا لا يمكن نكرانه، ولكن وفي نفس الآن، شكلت هذه الفئات وغيرها من عموم الناس صيدا في خدمة الفْيودالية الجديدة، باعتبارها سِلعا قابلة للبيع والشراء خارج أية منظومة أخلاقية إلا قوانين السوق النيوليبرالية. فقد أعلنت شركة آبل Apple أنها سلمت سنة 2018 لفرع لفاعل عمومي صيني في التيليكوم، قاعدة بيانات زبنائها الصينيين مع عناوينهم الإلكترونية وهواتفهم[15]. وأن 70 بالمائة من المبادلات الدولية من حيث المعطيات الرقمية تمر عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أجهزة الاستخبارات لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتحكم في الانترنت وتعمل على مراقبته كما فضح ذلك سنودن 2013، بل إن كل الدول العظمى تتوفر على قدرة للتحكم في الانتخابات لبلدان أخرى، وإن كانت لا تنقص عنها قوة سيبرانية، فما بالك بمن هو فاقد لأي سلطة رقمية.

تتعاظم المخاطر والتهديدات لبلدان تابعة رقميا مثل بلدنا كُلما تقدمت في رقمنة اقتصادها وإدارتها ومجتمعها، بنفس القدر الذي تتقدم فيه على هذه المستويات الثلاثة. وفي كل الأحوال مضطرة الدول على رقمنة كل أنشطتها، فلا اختيار لها في ذلك. ويتبين يوما بعد يوم، وبالخصوص مع الأزمة الصحية كوفيد 19 التي لانزال نمر بها عدم استقلالية البلدان عن بعضها البعض. فغدًا قد لا تتوصل الدول بالأدوية والعلاجات ضد جائحة أخرى إلا عبر الإنترنت والطابعات الثلاثية الأبعاد.

15 Cédric Durand, Technoféodalisme: Critique de l’économie numérique, op.cit. ص.63

مع تزايد الترابط بين الدول عالميا، تبقى مسألة السيادة الرقمية اليوم أحد أعقد وألح القضايا التي لا يمكن لبلد واحد حلها على الصعيد الوطني، ولكن معالجتها لا تكون إلا في إطار تحالفات جغرافية والمشاركة القوية لهذه التحالفات في سيرورة تنظيم ومعيرة العالم الرقمي أمميا بشكل عادل وآمن للجميع. وهذا الأمر لا يتأتى كما علَّمنا التاريخ بدون أزمات حادة. والعدالة الرقمية الأممية لا تتأتى في غياب تعدد الأقطاب الجيوسياسية الرقمية. إن العدالة الرقمية الأممية تحتاج إلى تعزيز أقطاب رقمية جديدة، على سبيل المثال، تعزيز القطب الصيني-الروسي، وتعزيز الاستقلالية الرقمية للاتحاد الأوروبي، والعمل على إقلاع القطب الإفريقي والقطب الأمريكي اللاتيني. نعرف أن معالجة الأمن السيبراني لدى بعض الدول لا يزال تحت تأثير الحرب الباردة بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة أخرى، غير أن ظهور أقطاب رقمية جديدة سوف يزيل فتيل الصراعات الثنائية القطبية التي يمكن أن تفضي إلى صراعات مدمرة.

فكيف يفكر المدافعون عن العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية على المستوى الرقمي؟ إن التحديات التي يطرحها الإنترنت على قوى المقاومة ضد الديكتاتورية الرقمية ومن أجل العدالة والمساواة والرفاه أن تأخذ مسألة المقاومة الرقمية ما تستحقه من اهتمام واعتبار وطني في إطار دينامية جهوية وأممية، وأن تعمل من أجل أن تتم حماية الأمن السيبراني بشكل تشاركي بين جميع الأطراف المعنية، حتى لا يبقى أمرا بيد حفنة من الاقتصاديين والسياسيين.

ملاحظات ختامية:

من الصعوبة بمكان الخروج بخلاصات وثوقية في موضوع «الفضاء العام السيبراني» لشدة تركيبه وجِدَّته، وبالخصوص السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا، وتترقمن بها المجتمعات. وبالمقابل يُلاحظ بطء في التحليل السوسيولوجي لفهم هذه التحولات واستيعابها[16]. فالعلاقة بين الحياة الاجتماعية على النِّيت وخارج النيت لاتزال غير معروفة كفايةٌ، وعلاقة الفرد الافتراضي بالفرد الاجتماعي مبهمة، وإن قال عنهما دافيد ليون إنهما لا يتشابهان، وأن الهويات تصبح مشروخة، والعلاقات «الاجتماعية» مفككة، ويندثر البعد المكاني ولا تبقى منه إلا تمثلات فردية، وتتغير أيضا علاقتنا مع الزمن...يضيع المعنى وتشْحُب الإحالات الاجتماعية بل قد تنمحي وهلمَّ جرًّا. فإلى أي حد يمكن القول بوجود علاقة جدلية بين العالم الواقعي والعالم السيبراني؟ وهل مفهوم الجدلية لا يزال مجديا في تحليل إشكالية الفضاء السيبراني؟

16 David Lyon, Postmodernidad (segunda edición), Ed. Sociología Alianza, 2009, Madrid, p. 90

كل هذا سوف لن يسعفنا للجواب عن سؤال إمكانية وجود فضاء عام سيبراني. وعلى الرغم من صعوبة الأمر، فلابد من خوض المغامرة؛ لأن ابتغاء التقدم لا يترك لك مجالا للالتفاف على السؤال. هناك اعتباران أساسيان لمقاربتنا للفضاء العام السيبراني كمعطى سياسي:

أولا- أن الفضاء العام السيبراني يشكل معركة مفصلية من أجل الديمقراطية الاجتماعية وفرصة لتجديد الخطاب السياسي الحداثي؛

ثانيا- أن إيقاف نزيف الديمقراطية سوف لن يتم إلا عبر مقاومة تجريدها من عمقها الشعبي المنظم عبر إثراء ثقافة التداول المبنية على الحجاج العقلاني عن طريق التنظيم الشعبي الرقمي عن قرب.

1. الحياة السيبرانية ليست مجرد حياة موازية للحياة خارج الشبكة العنكبوتية، بل إنها ما فتئت تقرض في كل لحظة من مساحة الحياة البيولوجية. فالتَّفكير في إصلاح الفضاء العام كدعامة لإصلاح الديمقراطية ودولة الحق والقانون وتحديث المجتمع، قد يجد مخرجا له في الرقمنة، لما تتيحه من إمكانيات غير معهودة، بإعادة بناء تعاقدات جديدة تضمن استقلاليته وحرية التعبير والاختلاف. فَفتْح النقاش حول مقومات الفضاء العام السيبراني كمعطى سياسي أصبح يطرح نفسه بإلحاح وباستعجال على المستوى الوطني. كيف نجعل من الفضاء العام السيبراني فرصة لتوسيع ومأسسة التداول والمشاركة الشعبية على أوسع نطاق؟ بمعنى آخر كيف نُمأسس الديمقراطية التداولية والتشاركية رقميا؟ ويشكل كذلك الانخراط في النقاشات المدنية على المستوى الإفريقي والعربي والمتوسطي وكذلك العالمي ضرورة لإرساء دعائم تنظيمه لفائدة الشعوب والتقدم وحمايتها من مكر الديكتاتوريات الاقتصادية والسياسية.

2. إن أحد أهم المعارك التي يجب خوضها في هذه المرحلة من أزمة الفعل السياسي هو العمل على ردم الهوة بين القرار الاقتصادي والرأي العام؛ أي أن تُناقشَ السياسة الاقتصادية في الفضاءات العامة حتى لا تبقى احتكارا تِقْنَويا خِبْراتيا في خدمة السوق والفْيُوداليين الجدد، وأن تعود الجامعة إلى أدوارها الأساسية دون تحيز للرأسمال وحده بتدريس كل المرجعيات الاقتصادية الأخرى والحث على إثراء الفكر النقدي، بعدما سيطر الفكر الوحيد النيوليبرالي على «المعرفة» الاقتصادية، وهو ما أبعد القضايا الاقتصادية الأساسية عن أي تأثير شعبي (سيدريك دوران). إن عالم الاقتصاد يراد له أن يكون ذي الفكر الواحد والتمثيلية الواحدة في خرق سافر لأهم مبدإٍ من مبادئ الليبرالية ألا وهو الحرية. ولم تتوقف النيوليبرالية عند هذا الحد، بل جعلت من منظورها الاقتصادي الأحادي المرجعية منظارا لكل شيء، أصبحت السياسة والثقافة تقاس بمعايير المَاركِتِّين. إن المقاومة اليوم يجب أن تنصب ضد ما سمته وِيندي بْراون[17] بـ «الثورة» النيوليبرالية المتخفية التي استولت على كل شيء، للانتصار على تبضيع السياسة والاجتماع والثقافة والبيئة، وحلت الحكامة كمجموعة تدابير تقنية محلَّ السياسة، ومعالجة المشاكل محل التداول من أجل العدالة والمصلحة العامة

17 https://lundi.am/Le-neoliberalisme-contre-la-democratie

وهلم جرا. ويقتضي ذلك أول ما يقتضيه هو الانتباه للغتنا وخطابنا؛ لأن السلطة النيوليبرالية تتخفى خلفها. بمعنى آخر أول المقاومة تبدأ ببناء المعنى الجديد، باللغة الجديدة، لغةُ مقاومةِ النيوليبرالية. فخلف كل مفهوم ظاهِرُه «عادلا» يَختبِئُ معنى نقيض له (فوكو). فالإدماج يخفي الإقصاء المنهجي، والمشاركة المواطنة تخفي انعدام الجرأة في الإصلاح، والحكامة الجيدة تخفي قتل السياسة، وتقنين الإضراب يخفي قتل العلاقة الشغلية، الشراكة قطاع عام قطاع خاص / تنصل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية، الساكنة قتل للشعب... وما شاكل ذلك كثير. إن تحرير الاقتصاد فكرا وسياسة من توتاليتارية التكنوقراط وادماجه في الفضاء العام يشكل لبنة أساسية لتجديد النقاش العمومي ودمقرطته.

3. إن فساد الديمقراطية ناتج عن انحراف الليبرالية التي طوعت السياسة لصالح صيغتها المستحدثة فأفرَغتْها من معانيها بتَسْليع كل متطلبات الحياة لتصبح النتيجة مدمرة للإنسان والطبيعة على حد سواء وملحقة أكبر الهزائم للفكر السياسي الليبرالي الإنسي والديمقراطية الاجتماعية. فجاءت الرَّقْمنة التي تحبل نظريا بمقومات إنقاذ الفضاء العام لتزيد من البلقنة التي ما فتئ يعاني منها منذ أزيد من نصف قرن. واعْتقدنا أنها سوف تكون خلاصا لنا من سلطة الرقابة. لكن سرعان ما أدركنا أن الأمر سوف لن يكون بهذه السذاجة السياسية. بالكيفية التي يدبر بها الآن، مِنْ جعل الإنسان وكل المعطيات الخاصة به والعامة تحت رحمة قلة قليلة من الملاكين الرقميين، وهو ما يهدد بانشطار النقاش العام وموت الديمقراطية وعودة السلطة المطلقة. ولهذا فكل المحاولات الترقيعية، من «أنسنة» النيوليبرالية و«الديمقراطية التشاركية» وغيرها، كل هذا سوف لن يكون مجديا، بل هي مسكنات تمنح الوقت للسلطة. فتحرير الفضاء العام بضمان مقومات استقلاليته مهمة ثورية على عاتق قوى التغيير الحداثية، تحتاج لرؤى جديدة تقطع مع مسلمات الليبرالية المستحدثة وذلك بإعادة السوق إلى سلطة المؤسسات الديمقراطية من أجل أن يصبح في خدمة الإنسان والبيئة وحماية للسياسة والمجتمع من أن يتحولا إلى سوق.

4. لا بد من التفكير في شكل تدبير العالم السيبراني بطريقة ديمقراطية مستقلة عن أي جهة كانت سياسية أو اقتصادية أو علمية تكنولوجية على أساس مبدأي حرية التعبير والتعددية من جهة وقطع الطريق على خطابات الكراهية والتحريض. فلا مبادرة زوكربيرغ المتمثلة في إنشاء مجلس مستقل لمراقبة منصته ولا كل النوايا الحسنة لملاكي المنصات الرقمية الكبرى سوف تنقذنا من السلطة السيبرانية. إن هذا المطلب ليس حلما، بل ضرورة للتقدم والحداثة والديمقراطية. فالعالم يحتاج لإعلان عالمي على المستوى الرقمي لتنظيم عادل يحمي البشر ويضمن حرية المواطنين على أساس منظومة قيم الأمم المتحدة، بتقنين سلطة القرار في الفضاء الرقمي العالمي عبر آليات ديمقراطية تعمل على حماية احترام الحق والقانون، حتى لا تترك مجالا لتحكم من لا يؤمن بها. تتمثل فيها جميع البلدان الصاعدة في آليات دامجة لتنظيم الفضاء السيبراني العالمي.

5. إذا كان الفاعلون الاقتصاديون قد حضَّروا وتهيَّأوا للتجارة ومستلزماتها في العالم الرقمي بشكل شرس وذلك بالاتفاق على المعايير القمينة بضمان مصالحهم، من شروط المعاملات الرقمية والدعاية

التجارية والاشتغال على كيفية استقطاب المستهلك التي تمت البراعة فيها بتَعَقُّب خطوات الناس وتفاعلاتهم واختياراتهم البحثية في الفضاء السيبراني لتصبح الدعاية التسويقية (كل شيء أصبح بضاعة بما فيها التفكير) متكيفة بدقة مع حاجيات الفرد (personnalisation) وليس الجماعة، بل دارسة لنفسيته فتستبق طلباته بخلق حاجيات لم يرغب فيها مسبقا. هناك حرب شرسة من لدن الشركات للظفر بالمعطيات تهدد حماية الحياة الخاصة للناس. وهو ما يطرح إشكالات أخلاقية وسياسية في تنظيم الفضاء السيبراني. أمام هذا التنظيم والتحضير المحكمين للعالم الجديد من لدن الاقتصاد، توجد الشعوب وبالخصوص الفقيرة منها، ومؤسسات المجتمع المدني عزلاء من حيث المعرفة وإمكانيات الولوج للرقمنة والحماية من استبدادها بشكل متكافئ. فتصبح المعركة من أجل مجتمعات حرة ديمقراطية يسودها العدل معركة غير متكافئة؛ في عالم يُسوِّق نفسه على أنه حر ومفتوح أمام الجميع ولكنه في حقيقة الأمر مُتحكَّم فيه بطرق لم يسبق لها مثيل اعتمادا على ما وصلت له المعرفة العلمية والتكنولوجية من علم النفس والعلوم العصبية وغيرهما.

6. إن النقاشات التي تتم على الشبكات الاجتماعية لا تعدو أن تكون عبارة عن دردشات متقطعة مملوءة بالثقب على المستوى التواصلي، لا ترقى لمستوى النقاش الحواري التداولي الذي لا يمكنه أن يتجاهل هذا الرأي أو ذاك كما يفعل المبحرون السيبرانيون. وبالتالي لا يمكن اعتباره نقاشا عموميا لأن الطريقة التي يتم بها ليست ديمقراطية لأن المشاركون لا يحظون عمليا وليس افتراضيا بنفس الفرص للتعبير. إن أشكال التعبير في العالم السيبراني مختلفة، من الشكل العمودي المعتمد في بعض الشبكات الاجتماعية، فايسبوك مثلا أو مجموعات الواتساب وغيرهما. يتم التعليق وإبداء وجوه النظر بشكل انتقائي؛ والشكل الأفقي كما هو الحال باللقاءات التناظرية على زوم أو تيمس وغيرهما. وإن كان هذا الشكل يوفر إمكانيات التفاعل والتلاقح ولكنه يبقى غير كاف لتوفير الشروط الضرورية للقيام بتداول سياسي حقيقي، إذ تعوزه الحرارة الإنسانية الناتجة عن القرب بكل دلالته الحسية والحركية والرؤية الشمولية للمجال ومؤثراته على التفاعل وبناء الرأي المشترك... هو عبارة عن محاكاة انتقائية للواقع الواقعي وموجهة وغير حيادية. هي محاكاة للحظات منفصلة ومنعزلة ولا تبني الرأي بشكل توليدي. هو نفس الانطباع الذي ينتابنا إذا زرنا أماكن معزولة عن بعضها البعض، كالمستشفى مثلا، ينتابنا الشعور كما لو أن الناس جميعا مرضى، أو السوق كما لو أن الناس جميعا يتسوقون، أو السجن ...إلخ. لكننا نعرف أن الأمر ليس كذلك. هو نفس الشعور عندما نلج مكانا سيبرانيا سياسيا كان أو اقتصاديا أو ثقافيا نعتقد أن الناس موجودين بكثرة غير مسبوقة. علاوة على أن «الإنسان» الرقمي غالبا ما لا تنطبق هويته الحقيقية بهويته الافتراضية، فتصبح المسؤولية الفردية التي تشكل عماد الإرادة المستقلة الضرورية لبناء الرأي العام غائبة.

7. أليس من الغريب حقا أن نفرح بما يوفره الإنترنت من فرص قوية للانفلات من رقابة الدولة، وأن لا نهتم كثيرا برقابة شركات خاصة يسيرها أفراد. فأبرز مثال على السلطة الجديدة التي يحتكم إليها هؤلاء هي فضائح كامبريدج أناليتيكا وفايسبوك علاقة باستخدام المعطيات الخاصة بملايين الرواد بفايسبوك

عبر تحليلها وتوجيهها للرأي العام خلال حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit والحملة الانتخابية لترامب والأمثلة كثيرة معروفة لبيع الرواد للسلطة الاقتصادية والسياسية في البلدان الديمقراطية فما بالنا بالنسبة إلى البلدان العربية وغيرها من الدول المتخلفة. يوجد الفضاء السيبراني تحت رحمة زعماء السيبرانية، تويتر فايسبوك يوتوب، حسب دراسة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية قام تويتر ولأول مرة بحذف في غشت 2019، 936 حساب مُؤَتْمَت صيني. وفي يونيه 2020، بحذف 173550 حساب آخر. وحسب نفس المصدر عشر هذه الحسابات كان مخصصا لمحتويات في خدمة بكين وما تبقى كان يقوم بدور إغناء هذه المحتويات. وفي نفس السياق قام فايسبوك بتفكيك ثلاث شبكات لحسابات مزيفة كانت تستهدف دُولا كافريقيا الوسطى ومالي وليبيا[18]. إن حماية الإنسان والشعوب، بل والدول على كف زوكربيرغ وبيل غيتس وإلين موسك وغيرهم قليل.

والحالة هذه، الفضاء السيبراني، مسؤولية من؟ أو كيف تتحدد المسؤوليات؟ كيف نضمن الحدود الفاصلة بين الحماية وحرية التعبير؟ ليس مسؤولية المصممين وحدهم ولا السلطات العمومية وحدها، لأنه لو أصبح كذلك لعرضنا المجتمعات الحديثة لتصبح مجرد إقطاعيات لهؤلاء. إن انخراط القوى الحية المجتمعية في سلاسل إنتاج المعنى السيبراني وحمايته هو الضمانة وصمام أمان حماية الديمقراطية. وكما تقول هنرييتا يوستن[19] ليس مهما كيف سيتم العمل على انخراط المواطنين والمواطنات في صنع القرار، ولكن كيف يمكن بناء مجتمع حر في ظل التكنولوجيا. علينا تحليل المسار الذي تركبه التكنولوجيا الرقمية اليوم وما هي المسارات الأخرى الأكثر عدلا وإنسانية. لا يمكن بأي حال أن يعوض الفضاء السيبراني الفضاء العام المادي حيث يلتقي الناس في كل أبعادهم الإنسانية لينتجوا بشكل مباشر وبإرادة حرة الرأي العام. إن الفضاء السيبراني فضاء مشوه لا تتوفر فيه شروط الفضاء العام وعلى رأسها المسؤولية الفردية المكشوفة والمعلنة. ولكنه وفي نفس الآن يشكل ساحة من ساحات معركة الديمقراطية والتحديث والمساواة بين النساء والرجال اليوم كل المستويات من تفكيك خطاب التخلف وإنتاج الخطاب النقيض وخوض معارك التغيير والتقدم.

8. لمقاومة توجيه التطبيقات لاختياراتنا لا بد من بلورة الوعي بوجودها المتربص بنا وتعزيز القدرة على عدم الانصياع لها. من أجل ذلك علينا الوعي بأن كل ما «يصادفنا» على النيت ليس محض صدفة ولكن هو نتاج لتراكمات أنشطتنا على المحركات وهو قراءة لميولاتنا من لدن خوارزميات، وهو ما يطلق عليه الانغلاق الخوارزمي للشبكات الاجتماعية enfermement algorithmique. فإذا لم ننتبه لذلك سوف نفقد قدرتنا على تجديد ذواتنا وهو ما يميز الإنسان حتى الآن. وهكذا فسوف تتحكم التكنولوجيات الجذرومية في الشرط الإنساني وطبيعة المجتمع.

18 Laure de Rochegonde et Élie Tenenbaum, « Cyber-influence: les nouveaux enjeux de la lutte informationnelle » P. 55

19 «الفضاء العمومي في القرن الحادي والعشرين» | شباب التفاهم

9. الفضاء السيبراني بقدر ما يتطور ويتجدد وييسر الخدمات المعرفية والمعيشية لما يتميز به من سرعة انتشار المعلومة ومرونة قصوى، بقدر ما يحبل بالمخاطر والهشاشة جراء العتامة التي يحبل بها وما تتيحه من شروخ تسهل اختراقه والتحكم في المعنى المتدفق، وهو فضاء خاضع لعلاقات القوة بامتياز فيه تبرز القدرة على البحث والابتكار والاستباق الدائم بلا هوادة وبسرعة جنونية لن تقدر عليها إلا القوى العظمى المبتكرة. وقد تجد هذه القوى يوما ما نفسها هي الأخرى عاجزة أمام الذكاء الاصطناعي.

إن أكبر تحدٍّ تطرحه الرقمنة على العمل السياسي الديمقراطي هو ما هي الأشكال التنظيمية الجديدة التي يجب تطويرها للمجتمعات الرقمية. فما لم نعالج هذه الإشكالية، سوف تتفاقم أزمة الديمقراطية، وبالمقابل سوف تتاح كل الفرص لتربع كل أصناف التوتاليتارية وعلى رأسها الرقمية. تقول حنة أرندت «... يوجد وراء أفول الدولة الوطنية مشكل تنظيم جديد للشعوب لم يحل؛ وخلف العنصرية مشكل مفهوم جديد للإنسانية لم يحل، ووراء التوسع من أجل التوسع مشكل تنظيم عالم يضيق باستمرار وأننا مجبرون على تقاسمه مع شعوب تاريخها وتقاليدها لا تنتمي للعالم الغربي.» ويمكن القول أيضا إن وراء التمييز ضد النساء علاقة جديدة بين الجنسين لم تحل، فوراء كل أزمة إشكاليات لم تتم معالجتها.

ففي زمن أصبح فيه الواقع أشد تركيبا مما مضى، واقع واقعي مادي لا يتوقف عن التقلص لفائدة واقع افتراضي في توسع مستمر، وآخر مزيد في تطور سريع، هل سوف يكون أكثر معقولية ومقبولية وواقعية في عصر الرقمنة اعتماد مقولة الفضاء العام المزيد أثناء اتخاذ القرار السياسي؟ أي فضاء عام مادي تتوفر فيه جميع المحددات السياسية من استقلالية وجرأة وإرادة حرة ونزيهة وشفافة، منشغلة بالشأن العام من أجل التقدم والتحديث والديمقراطية الاجتماعية مفتوح على الفضاء السيبراني، مزيد ومدعم بوسائل ذكية تَقِيه من كل ما يمكن أن يعيق تحقق الشروط الضرورية لوجوده. غير أن هذا الفضاء العام المزيد سوف يطرح العديد من الإشكالات ذات البعد الأخلاقي والسياسي التي علينا العمل على حلها. أين ينتهي ضمان شروط الفضاء العام، وأين تبدأ سلطة الرقابة الكابحة للحرية والمساواة اللتين تشكلان دعامته الأساس. وهذا يطرح علينا أيضا سؤالا ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى الديمقراطية في زمن الرقمنة: كيف يجب أن نتعامل مع الديناميات الرقمية ذات الطبيعة السياسية الاجتماعية؟ هل نتركها صيحات في وادٍ على اعتبار أن نزاهتها مشكوك فيها، أم نتعامل معها بكل جدية ونَجلُبها للنقاش العام في الفضاءات العامة المتوفرة على شروط النقاش الحر النزيه على اعتبار أنها مطالب عادلة؟ هي أسئلة من ضمن أخرى تُطرَح علينا اليوم، ولم يكن لنا بها سابق عهد، تحتاج منا للمجهود الفكري لحلها لضمان الاستقرار والعدالة والحرية في المجتمع والدولة الرقمية.

بيبليوغرافيا

Cédric, Durand, Techno-féodalisme: Critique de l'économie numérique, Ed. Zones, 2020, pp. 209

Lyon, David, Postmodernidad (segunda edición), Ed. Sociología Alianza, 2009, Madrid, pp. 189

Habermas Jurgen. «L›espace public», 30 ans après. In: Quaderni. N. 18, Automne 1992. Les espaces publics. pp. 161- 191 (- Persée)

Hannah Arendt, La promesa de la Política, Trad. Jerome Kohn, Cuarta impresión 2020, Ed. Austral, Barcelona, España

_____, Les origines du Totalitarisme et Eichmann à Jérusalem, France, ed. Quarto Gallimard, 2002

Laure de Rochegonde et Élie Tenenbaum, « Cyber-influence: les nouveaux enjeux de la lutte informationnelle », Focus stratégique, n° 104, Ifri, mars 2021 (Sciences Po)

المواقع الإلكترونية:

اللغات الأجنبية

https://veillecarto20-.fr/202114/09//lexpansion-des-data-centers-dans-le-monde/

https://discover.cloudscene.com/search?searchTerm=

https://cdn.statcdn.com/Infographic/images/normal/24147.jpeg

Habermas (Jürgen), L›espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris, Payot, réed. 1988

https://internetwithoutborders.org/can-facebook-safeguard-our-freedom-of-expression/

https://add.gov.ma/storage/pdf/Avril_NOG_ADD_fr_SITE_VF.pdf

https://lte.ma/le-droit-et-la-cyber-securite-au-maroc/

اللغة العربية

الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية - المركز الديمقراطي العربي

«الفضاء العمومي في القرن الحادي والعشرين» | شباب التفاهم

الرقمنة ونهاية الأحزاب السياسية .. افكار تبعث للتفكير

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2022